

العزل

من قبل المسلحين في الداخل.

«لواء السنة» يغرق درعا في الظلام

وتركز قصف الطائرات السورية، أمس، على أماكن تجمع المسلحين في بلدتي صيدا والنعمية، ما أدى إلى مقتل عشرات المسلحين وتدمير عدة مقار لهم في البلديتين الدرعاويتين. وأثناء محاولتهم نصب كمين مسلح للجيش في الحي الجنوبي لبصرى الشام، قُتل ما لا يقل عن ثلاثة مسلحين بعد أن تم كشف كمينهم. إلى ذلك، استهدف مقاتلو «لواء السنة» محطة التحويل الرئيسية التي تغذي كامل مدينة درعا بالكهرباء، إضافة إلى استهداف محطة التحويل الموجودة في خربة غزالة، ما أدى إلى إغراق المدينة في ظلام دامس لساعات عدة، قبل أن تتمكن فرق الصيانة من إطلاق عمليات الصيانة في المدينة. كذلك أدى استهداف أماكن المسلحين في كل من بلدتي إنخل وتل شهاب إلى التخفيف من كثافة قذائف الهاون المنطلقة من أماكن سيطرة المسلحين في البلديتين.

ثلاثة أيام أخرى لإخراج مدنيي حمص

الى ذلك، أعلن محافظ حمص، طلال البرازي، أنه جرى الاتفاق على تمديد وقف إطلاق النار ثلاثة أيام أخرى، ابتداءً من يوم أمس، وذلك لإكمال خروج المدنيين من حمص القديمة. وكشف البرازي أن العدد الإجمالي للذين تم إجلاؤهم من المنطقة وصل إلى 1400 شخص، ولم يبق سوى 220 شخصاً ينتظرون تسوية أوضاعهم لإكمال خروجهم. وخلال محاولتهم التسلل لتفجير أحد حواجز الجيش في منطقة الحولة في حمص، انفجر لغم كان قد زرعه الجيش في محيط الحاجز، ما أدى إلى مقتل مسلحين اثنين. كذلك نفذت الطائرات السورية 6 غارات جوية على تجمعات للمسلحين، ما أدى إلى مقتل 20 منهم في كل من بلدتي الزارة والحصن.



الجيش السوري ولجان المصالحة الوطنية وقيادات من المسلحين فيها، على وقف إطلاق النار، وإعلان هدنة، تمهيداً لنجاح التسوية في عموم الريف الجنوبي. وكشفت مصادر محلية، في حديثها مع «الأخبار»، أنه جرى الاتفاق مبدئياً على وقف إطلاق النار، ورفع الإعلام السورية فوق الدوائر الرسمية، لإبداء حسن النية

بهدوء

سوريا، الثابت والانتقالي

ناهض حتر

يأس الأميركيون - وحلفاؤهم - من القيام بانقلاب كامل في سوريا، ولكنهم يستخدمون، اليوم، أداتهم السورية العرجاء المتمثلة في وفد «الإئتلاف» إلى «جنيف 2»، من أجل تحقيق نصف انقلاب يتم، خلاله، إنشاء هيئة حكم انتقالي، بالشراكة مع النظام السوري؛ يجزّون الأخير - تحت وطأة التهديد بالمجابهة مع «المجتمع الدولي» والتهويل بالملفات الإنسانية المنتقاة طائفاً وتصعيد الضغوط على الروس وحتى التلويح بالخيار العسكري - إلى القبول بتنازلات تمس ثوابت الجمهورية العربية السورية، وتفتح الباب أمام تفكيك جبهة الصمود السوري.

هيئة حكم انتقالي؟ حسناً؛ ولكن ألا ينبغي أن تتمثل فيها أجنحة المعارضة والمستقلون؟ فإين هؤلاء؟ ليسوا، كما هو معروف، موجودين على طاولة المفاوضات؛ أم أن المطلوب ممثلون للشيء أي إيه والمخابرات السعودية في الحكم والحكومة وهيئة أركان القوات المسلحة والأجهزة الأمنية؟ يعني، باختصار، اختراق قلعة النظام السوري بالعملاء.

هيئة حكم انتقالي؟ حسناً؛ ولكن ماذا عن الثوابت الوطنية السورية؟ السيادة بمعناها العياني في خطوط السياسة الداخلية والخارجية، استقلال القرار الدفاعي والاقتصادي، وحدة الأرض وعلمانية الدولة، القطاع العام، حدود الـ 1967 في الجولان، قدرات القوات المسلحة، الدور الإقليمي لسوريا، وهويتها القومية؟ هذه الثوابت هي التي يذل الجيش العربي السوري دماء ضباطه وجنوده في الدفاع عنها، وهي التي تشكل أساس إعادة بناء البلد ووحدته وانحصاره، وليست موضع بحث أو سجال؛ ليست شأنًا انتقاليًا ولا «ديموقراطياً»، وإنما هي شرط مسبق لكل انتقال ولكل ديموقراطية، ولا يمكن نقل صلاحيات الحكم إلى أي هيئة لا تقر هذه الثوابت أولاً.

هيئة حكم انتقالي؟ حسناً، غير أن شرعيتها ستكون انقلابية حين تتعارض مع الشرعية القائمة التي يمثلها، دستورياً وواقعياً، الرئيس بشار الأسد؛ ففي سوريا دستور ساري المفعول، ورئيس دستوري هو، في الوقت نفسه، قائد القوة الأكبر في البلاد. ولا يعرقل ذلك، الحل السياسي أبداً؛ فالانتقال إلى دستور جديد ممكن، وربما لازم، ولكن بالوسائل الدستورية، ومن دون فراغ دستوري... وبغير ذلك، فنحن لسنا أمام حل سياسي، وإنما في مواجهة انقلاب. والانقلاب يحدث بالقوة. والقوة الانقلابية تُستخدم في سوريا منذ ثلاث سنوات بلا طائل، وبسبب هذا الفشل بالذات انعقدت طاولة الحل السياسي. وهذا الحل - إذا كان سياسياً - فلا بد أن يكون دستورياً؛ بخلاف ذلك، فهو

منطق القوة الواقعية التي يُردّ عليها بالقوة الواقعية. التفاهم السياسي، في المقابل، هو على حكم انتقالي دستوري، أي من خلال حكومة بأمر الرئيس الدستوري بتشكيلها، ويقرّر الدستور الحالي صلاحياتها، بما في ذلك الشروع في بحث التعديلات الدستورية التي تتوافق أطراف الحكم الانتقالي عليها، وتناقشها قوى المجتمع السوري، ويقرها استفتاءً، قبل إقرار قانوني الانتخابات الرئاسية والنيابية.

هل يمكن إنجاز كل ذلك قبل انقضاء الفترة الرئاسية الدستورية الحالية المنتهية في غضون ستة أشهر؟ يمكن بالتأكيد، إذا كانت لدى المعارضين نية حقيقية لقيام حكم انتقالي لا القيام بانقلاب. وهذه المعادلة، لن تتغير إذا انقضت الفترة الرئاسية؛ فالفراغ غير ممكن، وستعقد انتخابات رئاسية في موعدها، تفضي إلى رئاسة دستورية هي الجهة الشرعية الوحيدة المؤهلة لاتخاذ قرار بتشكيل هيئة الحكم الانتقالي.

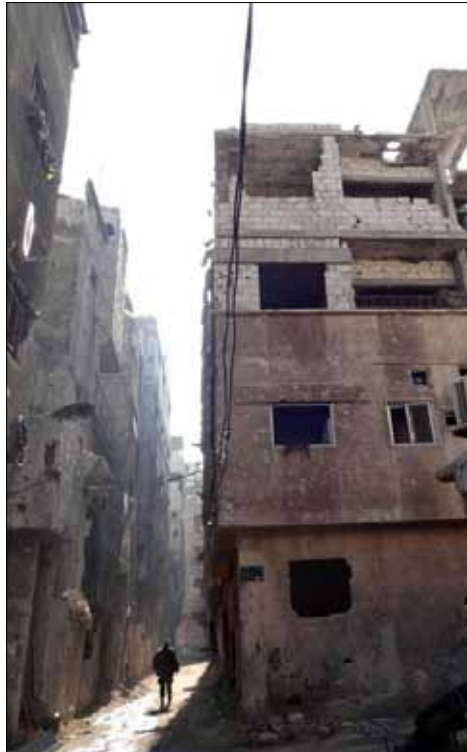
بالخلاصة، هناك خياران لا ثالث لهما: الحل السياسي في إطار السيادة السورية - فهو، بالتالي، محكوم بالدستور القائم وبالوسائل الدستورية - أو الانقلاب بالقوة. والأخير ساحته ميدان القتال، وليس المفاوضات.

وفد «الإئتلاف»، كممثل للحلف الإمبريالي - الرجعي - الطائفي، لا يريد، في الحقيقة، حلًا سياسياً إلا إذا تضمن أقله تحقيق نصف انقلاب؛ وبغير ذلك، فهو يريد مواصلة الحرب، وبما أن قواه الحربية تكمن في الإرهاب تحديداً، فهو يرفض إدانة الإرهاب، أو التوافق على مكافئته؛ ففي هذه الحال يخسر أدواته، ومصدر حضوره في السياسة السورية.

وإذا وضعنا كل ذلك جانبا، وذهبنا إلى هيئة حكم انتقالي بالشروط الأميركية - الرجعية، فما الذي سيحصل واقعياً؟ قسم صغير من الجماعات المسلحة، سيلتزم وقف القتال، لكن القسم الأكبر منها - المجنّد على أساس طائفي تكفيري والمجاهد لإقامة دولة دينية، وهذا هو حال تنظيمات «الجيبة الإسلامية» ومعظم فصائل «الجيش الحر»، عداك عن تنظيم «القاعدة»/ «الناصرية»، سيواصل القتال، حتى آخر طلقة، وسيجد، في حال جرى وقف الدعم عنه، في «داعش»، حليفاً ونصيراً.

نقطة البدء الواقعية الوحيدة للحل السياسي في سوريا، تبدأ باتخاذ موقف اجماع صارم من الجماعات المسلحة، لا على أساس التصنيفات الاستخباريّة وإنما على أساس تصنيف فكري وسياسي؛ فكل جماعة تكفيرية تسعى إلى إقامة الخلافة أو فرض الشريعة الخ، وتنطلق من العداء للدولة القومية العلمانية، وتستخدم العنف، هي، بالتعريف، جماعة إرهابية، وينبغي ضربها، سواء أكانت في التصنيف الأميركي - السعودي، إرهابية أم «معتدلة».

أحد أحياء مخيم اليرموك (أ ف ب)



وكيلوغرام واحد، كشكل من الاحتكار الشديد الذي يساهم في رفع الأسعار بدرجة عالية. يقول أبو كرم، من دارياً، لـ «الأخبار»: «داخل دارياً لا توجد محال تجارية أو سوق. ولكي تحصل على نصف كيلوغرام من الأرز عليك أن توصي أحدهم ليخبر معارفه بالأمر، وتنتظر ليومين أو ثلاثة حتى يأتي طلبك وتدفع مبلغ 5000 ليرة شاكراً، وكأنك تطلب شيئاً يشبه الممنوعات».

بعض الأهالي الذين لا يستطيعون شراء الأغذية، بالأسعار الفلكية، لجأوا إلى أساليب بسيطة لتأمين قوت يومهم، كتربية رأس من الماشية، أو زراعة الخضر في محيط بيوتهم، الذي لا يتجاوز في بعض الأحيان بضعة أمتار مربعة، وفي الشتاء الحالي زرع بعض الأهالي في الغوطة الشرقية الفجل والخس والملفوف الذي أصبح بديلاً من الخبز في طقوس طعامهم.

دوماً. وهؤلاء التجار بعضهم من دوماً على اتصال مع المسلحين، وبعضهم الآخر في دمشق يقوم بالتنسيق مع أشخاص نافذين في الدولة لكي يوعزوا إلى عناصرهم على الأرض بغض النظر عن عمليات التهريب، مقابل رشي يتلقونها». أما الأموال فنصل إلى المسلحين عبر «شبكة إقليمية تمتد بين الغوطة الشرقية والقلمون والأراضي اللبنانية. وغالباً يجري نقلها أثناء تنقلات جماعات كبيرة من المسلحين بين تلك المناطق، ولا سيما خلال معركة القلمون».

ولدى وصول البضائع إلى المناطق التي يسيطر عليها المسلحون، لا تعرض في الأسواق مباشرة، بل يجري بيعها على نحو متسلسل، وبدرجة عالية من التجزئة (بالمفرق)؛ فكيس الرز، على سبيل المثال، الذي تبلغ زنته 50 كيلوغراماً، يجري تقسيمه إلى 50 أو 100 جزء، بحيث يصبح وزن كل وحدة بيع بين نصف كيلوغرام

السورية، السوداء والنظامية، إذ يبلغ سعر الدولار في اليرموك 100 ليرة في حين أنه يعادل 150 ليرة في العاصمة. وهذا الأمر يشير بدوره إلى أن الدولار متوافر بكثافة داخل المخيم، وفقاً لقوانين العرض والطلب. وتتعدّد الطرق التي تدخل عبرها الأموال والبضائع إلى المناطق «المحرّرة»، فعدا حالات السطو المباشر الذي يقوم به المسلحون على البيوت التي هجرها أهلها والمحال التجارية ودوائر الدولة، التي تعدّ مصادر متواضعة لجلب الأموال والبضائع، توجد أساليب أكثر تعقيداً، وتتطلب شبكات خاصة، يتوزع عناصرها بين الجماعات المسلحة وبعض أجهزة الدولة.

يقول شاب مقرّب من «الجيش الحر» لـ «الأخبار»: «تقوم شبكة من التجار بتهريب الطحين والغذاء والدواء إلى الغوطة الشرقية، وتوصلها إلى أيدي المقاتلين في

ويقول هلال لـ «الأخبار» إن السبب هو «منعها عمّن لا يمتلك ثمنها، فقد عاش بعض من أهالي المخيم، قبل إدخال المساعدات، على الحشائش والأشجار في الحدائق العامة، في حين أن المسلحين وبعض العائلات الميسورة كانوا يحصلون على طعامهم وشرابهم بيسر». ويتحدّث عن شبكة تحويل أموال في مخيم اليرموك مكونة من رجل وزوجته: «الرجل داخل المخيم وبحوزته الكثير من الأموال بعملات مختلفة، ويحميه المسلحون لكونه على قرابة ببعضهم، أما الزوجة خارج المخيم في دمشق، وإذا أراد أحد الأشخاص مساعدة أقاربه داخل المخيم يذهب إلى الزوجة ويعطيها مبلغاً من المال، ليقوم زوجها داخل المخيم بتسليمه إلى الشخص الذي أرسلت إليه النقود». ويضيف أنّ صياغة المخيم يتعاملون بأسعار عمالات تختلف عن نظيراتها في السوق

«ون»